بروفايل شخصية

السيد إبراهيم رئيسي

المصدر: فريق مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

تاريخ الإصدار: 19 حزيران / يونيو 2021

مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير
Union Center for Research and Development

يعد السيد إبراهيم رئيسي من الشخصيات الوازنة والمؤثرة في إيران، ما رفع من حظوظه للفوز في الدورة الـ13 للانتخابات الرئاسية للجمهورية الإسلامية الإيرانية ليصبح رئيس الجمهورية الجديد، بحصوله على ما يقارب 18 مليون صوت. وللسيد رئيسي مواقف إزاء كل من الكيان الصهيوني والغرب وهو من الداعمين بشدة لمحور المقاومة، ويحمل رؤية واضحة على مستوى العلاقات الخارجية والتنمية الاقتصادية في إيران.

نبذة عن حياته وسيرته العلمية:

السيد إبراهيم رئيسي السياسي "الحزباللهي"، شغل منصب النائب الأول لرئيس مجلس خبراء القيادة ورئيس جهاز القضاء الإيراني، الذي تم تعيينه من قبل السيد علي الخامنئي في 7 آذار من العام 2019. يعتبر السيد رئيسي، من أهم الشخصيات السياسية والدينية الحالية في إيران، والتي سيكون لها أدواراً أساسية في رسم مستقبل البلاد.

ولد عام 1960 في حي نوغان بمدينة مشهد المقدسة.

أنهى دراسته للعلوم الدينية في حوزتي مشهد وقم، بالتوازي مع دراسته الأكاديمية، حيث أنهى مرحلة الدكتوراه في الفقه والقانون الخاص من جامعة الشهيد مطهري.

تولى تدريس المواد الفقهية في الحوزات العلمية، كما قام بتدريس دورات متخصصة في الفقه والاقتصاد لمستويات الماجستير والدكتوراه في عدة جامعات مثل جامعة الإمام الصادق (ع) وجامعة الشهيد بهشتي.

بعد انتصار الثورة الإسلامية، قرر رئيس السلطة القضائية وقتذاك الشهيد السيد محمد بهشتي، إجراء دورة تدريبية لـ 70 طالباً من حوزة قم، لتلبية الاحتياجات الإدارية الحكومية المختلفة، وكان السيد رئيسي واحداً منهم، ما أهلّه لتولي مسؤوليات عديدة نذكر أبرزها.

المسؤوليات القضائية:

عام 1980: شغل السيد إبراهيم رئيسي منصب قاضٍ في مدينه كرج.

عام 1981: أصبح المدعي العام في مدينة كرج.

عام 1985: تحول إلى نائب المدعي العام في طهران.

عام 1989: شغل منصب المدعي العام في طهران.

عام 1994: تولى رئاسة هيئة التفتيش العامة.

عام 2004: أضحى السيد رئيسي نائب رئيس السلطة القضائية.

عام 2014: أصبح المدعي العام في إيران وفي محكمة رجال الدين.

عام 2019: استلم منصب رئيس السلطة القضائية في الجمهورية الإيرانية.

تولى مهام تنفيذية عديدة بأمر من الإمام الخامنئي، أهمها إدارة شؤون العتبة الرضوية ومؤسساتها عام 2016.

الدور السياسي

ترشح السيد رئيسي للعمل في مجلس الخبراء وفاز بأعلى نسبة من الأصوات، خلال انتخابات الدورتين الرابعة والخامسة لمجلس خبراء القيادة، وفي الدورة الخامسة عُيّن عضوًا في هيئة رئاسة المجلس.

عمل السيد رئيسي كعضو مجمع تشخيص مصلحة النظام لمدة 5 سنوات بموجب مرسوم من السيد علي الخامنئي.

أُدرج اسمه في لائحة عقوبات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

قام بزيارتين خارجيتين مهمتين للبنان والعراق، التقى فيهما العديد من قيادات المقاومة والشخصيات الرسمية في البلدين.

على مستوى الانتخابات الرئاسية، ترشح السيد رئيسي للانتخابات الرئاسية عام 2017، ونافس الشيخ روحاني الذي فاز بالرئاسة لولاية ثانية.

_ في الانتخابات الحالية؛ كان السيد رئيسي المرشح الأبرز والأكثر ترجيحاً للفوز.

الإنجازات التي قام بها أثناء عمله كرئيس للعتبة الرضوية المقدسة

عقب وفاة آية الله "عباس واعظ طبسى"، الذى عين من قبل الامام الخميني(رضوان الله تعالى عليه) فى بداية الثورة الإسلامية، كمسؤول العتبة الرضوية المقدسة، تولى السيد ابراهيم رئيسي مسؤولية العتبة الرضوية المقدسة بقرارٍ من السيد القائد فى نهاية عام 2015.

قام السيد رئيسي مع التركيز على المواثيق السبعة للسيد القائد وفقا لقرار تصديه للمسؤولية من قبل القائد، بإجراءات مؤثرة في إطار الخدمة الفعالة للعتبة الرضوية المقدسة وتقديم خدمات لزوار الإمام الرضا (ع) في العاصمة الروحية لإيران الإسلامية.

من البنود التي أكد عليها السيد القائد خلال حكمه تعيين السيد رئيسي؛ أولاً: رعاية زوار العتبة الرضوية المقدسة وخدمة الفقراء والمستضعفين من زوار العتبة الرضوية. ثانياً؛ نشر التعاليم القرآنية ومدرسة أهل البيت (ع) في العالم

الإسلامي، واستفادة الفقراء المقيمين في الأجزاء المختلفة من البلاد من هبات العتبة الرضوية المقدسة القائمة، في تلك المدن والمناطق من البلاد. ثالثاً؛ إنماء وتفعيل المؤسسات الاقتصادية والخدمية التابعة للعتبة الرضوية المقدسة.

بناءً على ذلك، أسس السيد رئيسي منظمات جديدة تشمل "وحدة إغاثة المظلومين" مع التركيز على خدمة الزوار، و"الوحدة العلمية" من أجل التطوير العلمي للأنشطة الأكاديمية، واستخدام أفكار النخبة، وكذلك إنشاء مركز الشؤون الدولية للعتبة الرضوية المقدسة وذلك من أجل تطوير العلاقات الدولية لهذه المؤسسة.

كذلك قام بتنظيم هيكلية "المنظمة الاقتصادية الرضوية" من قبل العتبة الرضوية المقدسة تحت رعاية السيد رئيسي والعديد من الشركات التي تعمل في المجالات المدنية والصحية والأدوية والزراعة والتربية الحيوانية والصناعات التحويلية والخدمات المالية والطاقة والصناعة وكذلك تنظيم البنية التحتية والمنطقة الاقتصادية الخاصة.

إنجازات السيد رئيسي في سلطة القضاء

1-البدء بتنفيذ إصلاح جذري في هيكل القضاء.

2- تقليص 63 حساب للسلطة القضائية إلى 5 حسابات.

3- مجابهة الفساد داخل القضاء، بعزل 60 قاضيًا مخالفاً وطرد أكبر طبري (المساعد التنفيدي لرئيس مكتب رؤساء السابقين للسلطة القضائية).

4- التعامل الحاسم مع الفاسدين.

5- الحكم بالسجن 15 عاما من أمثال "ريخته كران" وشقيقه بتهمة الإخلال بالنظام الاقتصادي.

6- إصدار الحكم على المتهمين في قضية بنك سرمايه.

7- التحقيق النهائي في قضية " شانديز" وإعلان حكم الخاسرين في قضية "شانديز".

8- إصدار 978 حكم نهائي على المتهمين فى قضايا الفساد الاقتصادي.

9- إصدار الحكم على المتهمين في قضية "كيميا خودرو".

10- إصدار حكم هدم الفلل (البيوت الفخمة الفاخرة) غير المرخصة (في مدينة رشت الواقعة في شمال ايران).

11- تصميم نظام لتسجيل أملاك وأصول المسؤولين في الدولة والحكومة.

12- متابعة قضية 17 متهما بالتجسس.

13- الأمر بإعداد مشروع قانون شامل لاحترام الحريات المشروعة وحماية الحقوق المدنية.

14-عزم جاد على الدخول في معركة الفساد في ملف شركات صناعة السيارات.

15-مراجعة مشروع قانون مكافحة العنف ضد المرأة.

16-لقاءات مثمرة مع عدد من النشطاء البيئيين.

17-ايجاد تغيير جدي في طرق تواصل القضاء مع الناس وخاصة في الفضاء السيبراني.

18-إخطار اللوائح الخاصة بتنفيذ الأحكام الجزائية.

19-التحقيق في إمكانية الإعدام والانتقام بغير الشنق والتبرع بأعضاء المحكوم عليه.

20-التحقيق في ملفات جميع السجناء المثقلين بالديون المالية وتقديم أقصى قدر من المساعدة القانونية والقضائية.

21-الأمر بإعلان النتيجة وعملية مراجعة الأحكام للناس.

22-حظر طلب الأموال في مكاتب الخدمات القضائية الإلكترونية.

في كل هذه الحالات، لا بد من التنبيه إلى الاهتمام الخاص الذي يوليه القضاء لمسألة الأمن النفسي والأخلاقي للمجتمع، والذي تحقق مع وصول السيد رئيسي، باستخدام إمكانات وسائل الإعلام وإيصال المعلومات للناس.

رؤية السيد رئيسي الاقتصادية

كيلا تتوقف عجلة أي وحدة إنتاجية بسبب المشاكل المصرفية، ومواصلةً لحملة مكافحة الفساد؛ أصدرت السلطة القضائية برئاسة السيد رئيسي قرارًا حول رفع وقف العمل فى الوحدات الصناعية والإنتاجية، بسبب المشاكل المصرفية في المحافظات الإيرانية. وكان هذا القرار قد صدر في صيف عام 2020، في إطار رؤية الإمام القائد، وتناغما مع شعار العام الذي تم وضعه حول محاور اقتصاد المقاومة والإنتاج، حيث كان التركيز على الإنتاج وتوظيف الشباب وتحسين الاوضاع الاقتصادية وتوفير الرفاه للشعب الايراني.

وفى هذا الصدد كان هناك جهود كثيفة في هذا المجال من قبل السلطة القضائية، بسبب وجود العديد من الوحدات الصناعية والإنتاجية في حالة ركود بسبب مشاكل قانونية ومصرفية وتأمينية، والتي قد فقدت طاقتها الإنتاجية وتم إغلاقها.

وبعد التحقق من سبب إغلاق هذه الوحدات، تبين أن بعضها يعاني من الركود بسبب مشاكل مثل نقص الإدارة والخبرة والمعرفة. حيث تم شراء وإغلاق حوالي 2400 وحدة إنتاجية من قبل البنوك العاملة بسبب عدم سد الديون، وعليه ووفقا لقرار السلطة القضائية توجب دعم هذه الفئة.

برنامج الحكومة العتيدة لزيادة الإنتاج والصادرات:

ابتداء من عام 2022، سيصل متوسط معدل النمو الاقتصادي بدون النفط مع التركيز على تحسين الإنتاجية إلى أكثر من 5 في المائة.

في عام 2023، سيتم تلبية إجمالي احتياجات البلاد من النقد الأجنبي من خلال الصادرات غير النفطية.

بحلول عام 2025، ستتضاعف الصادرات غير النفطية على الأقل؛ (من حوالي 35 مليار دولار إلى أكثر من 70 مليار دولار). كما ستتضاعف حصة الصادرات غير النفطية إلى البلدان المجاورة على الأقل؛ (من حوالي 20 مليار دولار إلى أكثر من 40 مليار دولار).

برنامج الحكومة العتيدة لتقليل تكلفة الأسر

في عام **2021**، ستتم إدارة تقلبات أسواق الأسهم من خلال تعزيز الموارد وتحسين أداء صندوق استقرار سوق رأس المال.

اعتبارًا من ديسمبر **2021** مع الإنشاء الكامل لإدارة سلسلة التوريد للسلع الأساسية، سيتم تلبية احتياجات الناس بثقة وبأسعار معقولة.

اعتبارًا من عام **2022** ، سيبدأ إصدار الأوراق المالية في تغطية مخاطر صغار المساهمين بشكل فعال.

في **2022**، سيحصل جميع الأشخاص على بطاقة صحية. باستخدام هذه البطاقة ، سيتم دفع تكلفة الخدمات من المراكز الطبية (مثل المستشفيات والمختبرات والصيدليات) من خلال التأمين ومنشآت قرز الحسنة (لحصة المريض) ولن يدفع العميل رسومًا.

في يونيو **2022**، سيتم الإعلان عن إيواء نصف المتقدمين المؤهلين. حيث سيتم الحد من التهميش، وإعادة تأهيل المباني البالية، وتجديد المساكن الريفية من الأولويات.

في عام **2023**، الذهاب نحو انخفاض معدل التضخم إلى أقل من النصف في عام 2020 وفي السنوات التالية سيتجه نحو الأرقام الفردية.

بحلول عام **2025**، سيتم بناء 4 ملايين وحدة سكنية جديدة.

بحلول عام **2025**، سينخفض الطلب على المضاربة في سوق الإسكان إلى النصف (من حوالي 70٪ إلى 35٪).

بحلول عام **2025** ستنخفض حصة تكاليف السكن في سلة الأسرة إلى الثلث (من حوالي 50٪ إلى حوالي 30٪).

بحلول عام **2025**، سيكون هناك وصول عادل للخدمات الصحية في جميع أنحاء البلاد.

بحلول عام **2025**، ستنخفض المدفوعات الشخصية للعلاج إلى النصف (من 43٪ إلى 20٪).

مواعيد مهمة لبرنامج الحكومة الشعبية لزيادة دخل الأسر.

بحلول عام **2025**، سيتم إنشاء 4 ملايين فرصة عمل جديدة. سيكون خريجو التعليم العالي وذوو الدخل المنخفض و(خاصة الأسر التي تكون النساء متولية لأمورها وسكان الحدود) من الأولويات.

برنامج الحكومة العتيدة لإصلاح النظام المالي

في عام **2021** سيتم الإعلان عن جدول تسوية الديون الحكومية على البنوك.

منذ عام **2022**، سوف يتم توبع مجموعة متنوعة من الأدوات المالية (مثل التمويل المتسلسل وعقود الاسترداد وسندات الصكوك)، بالإضافة إلى تغطية تنويع الاحتياجات المالية للأعمال، حيث سيتم تحسين تدفق الموارد والنفقات المالية.

منذ عام **2022**، سيتم تقييم جميع أنواع الأصول (مثل إيصالات المستودعات وعقود البيع والآلات) ويمكن استخدامها كضمان.

اعتبارًا من عام **2022**، سيتم إقراض التسهيلات المصرفية على أساس الائتمان وسيتم تقليل الفساد المصرفي والمتأخرات.

بحلول عام **2023**، سيتم تخفيض الأصول المجمدة والخدمات المصرفية للشركات إلى النصف، مما يمنع البنوك الخاصة من أن تصبح خاصة.

برنامج الحكومة العتيدة لإصلاح النظام الضريبي

في عام **2022**، سيتم دمج جميع تفاعلات دافعي الضرائب مع الإدارة الضريبية وتنفيذها إلكترونيًا.

في عام **2022**، سيتم منع التهرب الضريبي من خلال استكمال تدفق البيانات الضريبية وخلق الشفافية.

سيتم تطبيق الضرائب التنظيمية بالكامل ابتداء من العام **2022**، من خلال زيادة الضرائب على الأنشطة غير المنتجة والتجارية، ستنخفض جاذبية هذه الأنشطة.

بحلول عام **2025**، سيتم تخفيض ضريبة الأداء على وحدات الإنتاج إلى 10 بالمائة.

برنامج الحكومة العتيدة لإصلاح هيكل الميزانية

اعتبارًا من عام **2022**، سيتم تطبيق الميزانية التشغيلية (بما في ذلك حساب تكلفة كل نشاط لإدارة التكاليف) بصرامة.

بحلول عام **2025**، سيكون الرصيد التشغيلي للميزانية موجبًا؛ وبذلك سيتم خفض اعتماد الميزانية على عائدات النفط.

اعتبارًا من عام **2025**، سيتم استثمار الموارد المستمدة من الملكية الخاصة للنفط والغاز.

برنامج الحكومة العتيدة لزيادة الشفافية

بحلول عام **2021**، سيتم تنفيذ جميع قوانين ولوائح الشفافية بالكامل.

بحلول عام **2021**، سيتم الانتهاء من أنظمة الشفافية (مثل العقود الحكومية وتشغيل الشركات المملوكة للدولة) وإتاحتها للجمهور.

في عام **2021** سيتم إطلاق نظام معلومات اقتصادية شامل لمنع الانتهاكات والجرائم الاقتصادية.

مواقف السيد رئيسي من الغرب والكيان الصهيوني ورؤيته للمفاوضات والعلاقات الاقتصادية:

- المزيد من التوجه للتبادلات الاقتصادية مع الجيران وايجاد العلاقات الوثيقة معهم.
- زيادة دعم إيران لمحور المقاومة المعادي لأميركا والمناهضة للكيان الصهيوني والتي تتلائم مع مواقف الجمهورية الإسلامية إزاء الكيان الصهيوني.
- تدعيم النظره بالنسبة إلى اعتبار العلاقة مع الشرق بديلاً عن الغرب.
- النظر بجدية أكثر في ايجاد العلاقات مع جيران ايران وخاصة العراق.
- زيادة التركيز على الاستفادة من إمكانات أميركا اللاتينية ولا سيما فنزولا.
- المزيد من الدعم لحكومة الإنقاذ الوطني اليمني والجهود لتعزيز مكانتها فى المعادلات الإقليمية.

- التنسيق والتعاون الوثيق مع قوة فيلق القدس التابع للحرس الثوري باعتباره الذراع الرئيسي للسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية في منطقة غرب آسيا.
- عدم الإيمان بتفكيك أوروبا ولا سيما الترويكا الخاصة بها مع الولايات المتحدة.

المصادر:

تعرّف على رئيس الجمهورية الاسلامية المُنتخَب السيد إبراهيم رئيسي

نگاهی به عملکرد سه ساله حجت الاسلام رئیسی در آستان قدس رضوی

۳۴ اقدام حجت‌الاسلام رئیسی در ۵ ماه فعالیت

موعدهای مهم برنامه دولت مردمی برای افزایش تولید و صادرات

ویژگی ها دولت سید ابراهیم رئیسی